نحو استراتيجية لمجموعة البنك الدولي من أجل المساواة بين الجنسين
مشاورات مع الحكومة وشركاء التنمية: 13 مايو/أيار 2015
موجز للملاحظات التقييمية
بيروت، لبنان

عُقد الاجتماع التشاوري مع **ممثلي الأجهزة الحكومية وشركاء التنمية الدوليين** يوم 13 مايو/أيار 2015 في العاصمة اللبنانية بيروت. وبعد عرض تقديمي قدمه فريق المساواة بين الجنسين بمجموعة البنك الدولي حول خلفية الاستراتيجية، ونطاقها المزمع، وعملية إعدادها، فُتح باب الحوار للاستماع إلى تعليقات المشاركين وتوصياتهم. ويوضح الموجز التالي أهم النقاط والتوصيات التي أُثيرت في الاجتماع.

إجمالي عدد المشاركين: 20. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء المشاركين هنا.

الملاحظات التقييمية من الأطراف المعنية

1. أهم فجوات المساواة بين الجنسين التي ينبغي لمجموعة البنك الدولي أن تأخذها في الاعتبار وتعطيها الأولوية لمساعدة البلدان المعنية في تخفيض أعداد الفقراء والتشجيع على اتصاف المجتمعات بالمزيد من المساواة
• ضرورة أن تأخذ مجموعة البنك الدولي في اعتبارها وتجعل من أولوياتها ما يلي: ○ **نوعية الوظائف.** فضلاً عن خلق فرص العمل، ينبغي للاستراتيجية النظر في أوضاع العمل، وحقوق العمال، والحماية الاجتماعية، والحق في تكوين منظمات لهم. ويمكن لتحسين هذه الأبعاد أن يساعد المرأة في الحصول على المزيد من "فرص العمل اللائقة" في المنطقة. ○ **جودة التعليم**. على الرغم من ارتفاع معدلات التحاق الفتيات بالمدارس، قد لا يكون هذا كافياً لتسهيل مشاركتهن بشكل فعال في الاقتصاد. ○ **بناء المهارات والتشجيع على محو أمية النساء بالمناطق الريفية** كوسيلة للحد من الفقر وخلق مجتمع أكثر مساواة. ○ احتياجات ونقاط ضعف **العاملات في القطاع غير الرسمي**.

- **الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية**، ولاسيما بين الشباب وفي المناطق الريفية.
- **احتياجات المسنّات.**
- **احتواء الرجال والصبية**: مفهوم المساواة بين الجنسين لا يزال محلاً لسوء الفهم في لبنان وغالباً ما يرتبط بالمرأة وحدها.
- **برامج إشراك الشباب:** فنصف السكان تقل أعمارهم عن 25 سنة.
- البنية والتحتية والخدمات الاجتماعية الملائمة للجنسين، وبشكل خاص فيما يتعلق بالصحة والتعليم.
- معالجة **الحواجز القانونية التي تحد من مشاركة النساء في الاقتصاد**، مثل قوانين المواريث، وحقوق الملكية، والقوانين التي تحكم الحسابات المالية. ففي بعض الحالات تتمتع النساء بحقوق متساوية يكفلها القانون، ولكن تطبيقها في الممارسة الفعلية يختلف، وغالباً ما يكون ذلك تبعاً للديانة. ولذا فإن إزالة الحواجز الرسمية يجب أن تترافق معها حملات لرفع مستوى التوعية.

- ينبغي أيضا إدخال القضايا ذات الصلة **بأزمة اللاجئين بالمنطقة**. وبشكل أكثر تحديداً، فإن اللاجئين يشاركون في المقام الأول بالقطاع غير الرسمي ومن ثم يكونون أكثر عرضة للاستغلال والتمييز. وفضلاً عن ذلك، ترتفع معدلات البطالة بين النساء بمجتمعات اللاجئين أكثر من الرجال.

2. أمثلة لسياسات ونُهُج وبرامج القطاعين العام والخاص التي أسهمت في إزالة القيود الاجتماعية التي تعوق النساء والفتيات والتي يمكن لاستراتيجية مجموعة البنك الدولي أن تتعلم منها

- عند وضع نهجها، ينبغي للاستراتيجية أن تتعلم من:

- الاستراتيجيات والخطط القطرية القائمة. ويشمل ذلك على سبيل المثال في لبنان **الاستراتيجية الوطنية للنساء في لبنان** (2011) و**خطة العمل الوطنية** (2013) اللتين يمكن الاسترشاد بهما عند الضلوع في قضايا المساواة بين الجنسين. وقد قامت على إعداد هاتين المبادرتين الهيئة للوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتشاور مع المنظمات المحلية غير الحكومية والهيئات الحكومية والشركاء المانحين. كما توفر الاستراتيجية والخطة أيضاً مدخلاً جيداً للتنسيق والمشاركة في مختلف القطاعات.
- وضع **نهج يقوم على أساس الحقوق**. وهذا يمكن أن يسهل الاتساق بدرجة أفضل مع الإطار الإنمائي لما بعد عام 2015 ومراجعة بكين+20، والتي تشمل حقوق الإنسان كإحدى الركائز الأساسية. وقد أكد العديد من المشاركين على ضرورة اتباع النهج القائم على أساس الحقوق.
- **أول استراتيجية لترشيد المساواة بين الجنسين** للحكومة اللبنانية، والتي قامت بوضعها في الآونة الأخيرة وزارة الشؤون الاجتماعية، يمكن أن توفر بعض الرؤى المفيدة فيما يتعلق بالترشيد في سياقنا هذا.

3. الفجوات المعرفية الهامة – وهي المجالات التي لا نعرف عنها ما يكفي والتي ينبغي لمجموعة البنك الدولي أن توليها أولوية في عملها للمساعدة في سد فجوات المساواة بين الجنسين

- للمساعدة في سد فجوات المساواة بين الجنسين، ستقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء تقييمات على أسس قطاعية. ويمكن لذلك أن يساعد في الكشف عن الدوافع المتعددة التي تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة. فعلى سبيل المثال يمكن لإجراء **دراسة عن توظيف النساء** في لبنان أن يكون عظيم الفائدة، فضلاً عن تحديد أعداد العاملات بالقطاع غير الرسمي.
- لدى رسم الاستراتيجية، ينبغي لمجموعة البنك الدولي أن **تضع أولويات لإضفاء المركزية على البحوث القائمة**. فمع وجود قاعدة أدلة، تظل هناك حاجة لاستخلاص ملخصات للسياسات تركز على مشاركات محددة بعينها مع مختلف الوزارات وذلك من أجل إقامة الحجة فيما يتعلق بضرورة إيجاد حلول ملائمة للمساواة بين الجنسين في مختلف القطاعات.

4. أي تعليقات أو اقتراحات إضافية.

- من أجل ادراك مدى خطورة واختلاف التحديات التي تواجه **الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات**، يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تقوم بتفصيل عملها بشكل أفضل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين تبعاً لتلك السياقات. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجموعة البنك أن تستفيض في إيضاح كيف ستعمل على حل تلك القضايا على المستوى القطري، حيث غالباً ما يشكل ضعف الحكومة ومحدودية سيادة القانون عوائق.
- ينبغي لمجموعة البنك أن تكفل **متابعة الآليات لتنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالمساواة بين الجنسين**.
- ينبغي لمجموعة البنك الدولي أن تستفيد من **قدرتها على الحشد لتحسين التنسيق بين أنشطة المساواة بين الجنسين** فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والجهات المتعددة الأطراف أو الثنائية.